احتفالية عيد المرأة في النجف

المرأة العراقية تخوض نضالاً صعباً من اجل حقوقها

عامر العكايشي / النجف

اقامت جمعية الرافدين لحقوق الانسان العراقية مؤتمرا موسعا بمناسبة عيد المرأة العالمي في الثامن من اذار على قاعة الجمعية العامة لتنمية المرأة في محافظة النجف.

وابتدأ المؤتمر اعماله الذي تميز بحضور نسائي كبير بكلمة رئيس جمعية الرافدين لحقوق الانسان علي حسين عبود وقال فيها : يعد الثامن من آذار يوما عالميا للمرأة في ارجاء المعمورة الذي جاء تتويجا لنضال نساء العالم عبر سنين طويلة من الكفاح ضد كل اشكال التمييز الذي عانت منه عبر التاريخ فانبثقت كوكبة من النساء المناضلات لتبني الحركة النسائية العالمية وحضت بتأييد القوى الديمقراطية المناهضة للاستعمار والامبريالية العالمية التي كانت تستمد قوتها من رأس المال العالمي القائم على الاستغلال الطبقي لقوى الانتاج، واضاف : وكان للمرأة العراقية دور مهم عبر مراحل التاريخ السياسي للعراق اذ ساهمت مع القوى السياسية في التظاهرات وتأليب الرأي العام العراقي ضد الاستعمار والاستغلال والتسلط الذي مارسته الحكومات الرجعية، واكد عبود ان سجل كفاح المرأة العراقية حافل بالنضال بما يشرفها في عيون ابناء الشعب العراقي وامام المنظمات والحركات النسائية العالمية، واختتم رئيس جمعية الرافدين كلمته بتوجيه تحية اجلال واكرام لاكرم الاكرمين شهيدات الحركة النسائية العالمية والعربية والعراقية على وجه الخصوص وحيا المناضلات اللائي وهبن حياتهن من اجل الدفاع عن حقوق المرأة وزرعن البسمة على الشفاه الداعيات للسلم العالمي.

ثم تحدثت الانسة انتصار الميالي سكرتيرة رابطة المرأة العراقية فرع النجف عن تطور الحركة النسائية العالمية من خلال نظرة تاريخية قائلة: لقد ظهرت فكرة اليوم العالمي للمرأة مطلع القرن الماضي اذ تحصره المصادر بين عامي ١٩١٠ و١٩١٧ وتنامت الحركات والمطالب النسوية فعشرات التظاهرات ضمت الملايين من النساء ضد الحروب المدمرة سارت في شوارع المدن الأوروبية وفي الثامن من اذار عام ١٩١٤ عمت المدن الاوربية مرة اخرى مسيرات تندد بالحرب وتطالب بايقافها وتحقيق السلام، ثم تحدثت عن تطور الحركة النسوية العراقية وقالت : في عام ١٩٢٤ اسست المجموعات النسائية التي تطوعت لمساندة ثورة العشرين جمعية نسائية باسم (النهضة النسوية) كانت تدعو الى حق الفتيات في التعليم والمطالبة بتحرر المرأة وفي الثلاثينات فتحت الكليات ابوبها للبنات فتكونت فئة مثقفة مارست مهن مختلفة كالتعليم والطب والتمريض والمحاماة والصحافة وفي اذار ١٩٤٤ تعرفت المرأة العراقية لاول مرة على مناسبة الثامن من اذار كرمز لنضال المرأة في العالم واستمر نضال المرأة حيث ساهمت في الانتفاضة الفلاحية (انتفاضة ال ازيرج) في الجنوب وانتفاضة (ده زه لي) في كردستان، واضافت : وقد تبوات المرأة مراكز قيادية في الدولة حيث اصبحت رئيسة رابطة المرأة العراقية نزيهة الدليمي وزيرا للبلديات عام ١٩٥٩ وبعد جو الرعب والارهاب الذي مارسه انقلابيوا ٨ شباط اصبحت في كردستان ظروف ملائمة لنشاط فروع رابطة المرأة العراقية وعقد المؤتمر الاول لفروع الرابطة عام ١٩٧٢,

بعدها تطرق الدكتور سلام الاعرجي رئيس اتحاد ادباء وكتاب النجف الى حقوق المرأة في الدستور وتحدثت السيدة حنان سعد راضي مديرة رابطة الشهيدة بنت الهدى عن دور المرأة في الحياة العامة (الواقع والتطلعات).

بعدها عرضت النساء الحاضرات مجموعة من مطالب النسوة العراقيات وتمت مناقشتها ووضعت في البيان الختامي مع التوصيات.

نضال وحقوق

جميل ان تحتفل المرأة بيومها بعد ان صارعت قوى التحالف لتقطع اشواطا بعيدة في التقدم فحصلت على الحقوق السياسية في معظم البلدان وساهمت في الانتاج مساهمة فعالة وفتحت امامها أبواباً لم تفتح بالامس ودخلت كل الميادين التي تتناسب مع امكانياتها واختصاصها وهكذا استطاعت انتزاع مكاسب لائقة بكرامتها كامراة وام وعاملة، وهكذا كان ميلاد امراة جديدة تثبت حقوقها على اشرعة حقوق الانسان، وفي العراق لا يختلف الامر بالنسبة للمرأة عن نظيراتها في بقية دول العالم سواء من خلال نضالها وكفاحها المستمر ضد الطواغيت والجبابرة او مطالبتها بحقوقها قدمت خلال مسيرتها كوكبة من النساء شهداء حق لقضية المساوات في مختلف مجالات الحياة وهي الان تقف الى جنب الرجل من اجل بناء العراق الحر الديمقراطي الفيدرالي الموحد.

نضال من اجل الحرية

"المدى" وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة التقت بالانسة انتصار الميالي سكرتيرة رابطة المرأة العراقية فرع النجف التي قالت : تزامنا مع عيد المرأة العالمي يوم النضال والتضامن بين نساء العالم وما لهذا اليوم من دلالات كبيرة في تاريخ نضال المرأة من اجل غد افضل للمرأة لتأخذ مكانها الطبيعي فقد ناضلت المرأة ومازالت تناضل من اجل الحرية والعدالة للجميع ومن اجل المساواة مع الرجل في الحقوق الاساسية وقد ظهرت فكرة اليوم العالمي للمرأة مطلع القرن الماضي اذ تحصره المصادر بين عام ١٩١٠ و١٩١٧ الاعوام التي بدات فيها الثورة الصناعية والتزايد السكاني الكبير خاصة في المدن ورافق هذا الصعود تنامي الافكار الثورية والتجمعات المناهضة للاستغلال والاستبداد واضطهاد المرأة ففي الولايات المتحدة الاميركية اصدر الحزب الاشتراكي بيانا عام ١٩٠٩ دعا فيها نساء الولايات المتحدة الى اعتبار اخر يوم من شهر شباط من كل عام يوما للمراة الاميركية تحتفل فيه وتؤكد مطالبها العادلة والمشروعة ويحرصن على رفض التمييز بين الرجال والنساء في العمل والحياة المدنية.

وعن اول منظمة نسائية عراقية قالت الميالي : في العاشر من اذار وتزامنا مع العيد العالمي للمراة تحل علينا هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لتأسيس اول منظمة نسائية جماهيرية ديمقراطية في العراق وجدت في صفوفها العاملات والفلاحات وربات البيوت والمثقفات على اختلاف قومياتهن السياسية ومعتقداتهن الدينية ففي العاشر من اذار عام ١٩٥٢ كان اول اجتماع موسع للطليعة التقدمية من النساء العراقيات اعلن في بغداد تأسيس رابطة الدفاع عن حقوق المرأة في العراق.

وعن اسباب انبثاق هذه المنظمة قالت : انبثاقها امتداد طبيعي للحركة النسائية العراقية التي تبلورت في الاربعينيات من القرن الماضي وشكل نقلة نوعية في تاريخ الحركة النسوية لانها اول منظمة نسوية اجتمعت في اهدافها النضال الوطني التحرري الى جانب النضال من اجل حقوق المرأة وسعادة الطفل ادراكا منها لحقيقة ان تحرير المرأة لا يمكن تحقيقه دون تحرير المجتمع.

وعن ابرز منجزات الرابطة قالت : ابرز الانجازات التي قامت بها منذ التأسيس هي المساهمة في المعارك الوطنية التي خاضها الشعب العراقي باحزابه وقواه الوطنية ضد الاحلاف والأنظمة الرجعية والدكتاتورية من اجل الاستقلال الوطني والحريات الديمقراطية والتقدم الاجتماعي فبرز اعضاء الرابطة من العربيات والكورديات في المقدمة وتعرضن للاضطهاد والملاحقة والسجن والتعذيب وقدمن امثلة رائعة في الشجاعة والتضحية وتحدي كل اشكال الارهاب والتنكيل والتسلط الذي تعرض له الشعب العراقي بجميع قومياته واقلياته كما سعت الرابطة في نضالها لازالة التركة الثقيلة من الجهل والامية والمرض والتقاليد البالية والتخلف الذي ورثته المرأة العراقية خلال عقود الاقطاع والاستعمار والانظمة الرجعية ولعبت الرابطة منذ تاسيسها ولحد الان دورا مهما في النضال من اجل وحدة الحركة النسائية الديمقراطية العربية والعالمية من خلال انضمامها الى اتحاد النساء الديمقراطي العالمي عام ١٩٥٣ وكان لها دور بارز في ثورة ١٤ تموز المجيدة واستطاعت من خلال برامجها ونشاطاتها في انجاء العراق كافة ان ترسخ وجودها بين صفوف النساء وتنشر وتعمق الوعي بقضية المرأة بين اوساط واسعة من ابناء الشعب مكافحة بذلك التقاليد الاجتماعية البالية وكان لها الدور الكبير في تشريع اول قانون الاحوال الشخصية في العراق عام ١٩٥٩ وتبؤت الدكتورة نزيهة الدليمي سكرتيرة الرابطة اول منصب وزاري.

المؤتمر الاول

وعن مراحل العمل في الرابطة تقول الميالي : في الثامن من اذار عام ١٩٥٩ عقد المؤتمر الاول للرابطة وبشكل علني حيث تم تبديل اسم المنظمة من رابطة الدفاع عن حقوق المرأة الى رابطة المرأة العراقية واستطاعت عبر المؤتمرات واللقاءات العربية والعالمية ايصال صوت المرأة العراقية الى نساء العالم وتنشيط الحملات التضامنية مع نضالها ضد الدكتاتورية والحصار الجائر.

وعن اهتمامات الرابطة ووضعها في الوقت الحالي قالت سكرتيرة رابطة المرأة العراقية فرع النجف: أولت الرابطة اهتماما خاصا بالحركة النسائية العراقية مدركة اهمية التعاون والتنسيق بين مختلف المنظمات والجمعيات النسوية لتحقيق المساواة والتقدم للمراة والمجتمع اما عن عمل الرابطة فهي تعمل الان في ظل الاوضاع الارهابية التي تتعرض لها البلاد وتناضل من اجل عراق حر ديمقراطي خال من كل اشكال العنف والارهاب يسوده الامن والسلام واحترام القانون ويؤمن الحقوق لجميع العراقيين كما نناضل من اجل اطلاق مساهمة المرأة في عملية التنمية ومكافحة الافكار الرجعية التي تحد من دورها الحقيقي والعمل على توسيع وتكافؤ الفرص في التدريب والتأهيل المهني للنساء في المدينة والريف والحث على توفير الخدمات الاجتماعية والمؤسسات التي من شانها تمكين المرأة والعمل على ضمان حق المرأة في تبؤ المراكز السياسية والمناصب الادارية دون أي تمييز وحقها في تبني المواقف السياسية التي تخدم وتطور البلاد ورعاية منظمات الاطفال والاهتمام بأدب الاطفال وصحافتهم وتطوير وسائل الاعلام وتوجيهها وجهة وطنية ديمقراطية والعناية بتربيتهم الفكرية في المدرسة والبيت وبث افكار حب الوطن والشعب في نفوسهم وترسيخ روح التآخي والوحدة وروح السلام والصداقة والتعاون بين الشعوب.

وفي ختام حديثها قدمت الآنسة انتصار الميالي سكرتيرة رابطة المرأة العراقية فرع النجف تهنة الى الام والاخت والابنة والحبيبة وكل عراقية شامخة صامدة ومناضلة وبطلة من الفاو والى زاخو.

نقطة ضوء

هيئة جديدة لأمناء البث والارسال

اياد عطية

ربما نكون نحن العاملين في شبكة الاعلام العراقي معنيين بقدر ما بالتغيير الجديد في مجلس حكام هيئة البث والارسال ولأن الانسان بطبعه ميال ومتفائل الى اي تغيير على اعتبار ان الهدف المفترض من ورائه هو السعي نحو الافضل.

غير ان ثمة أسس هي اقرب الى البديهيات تحكم كل تغيير بما في ذلك اسبابه وغاياته واهدافه..

ولي ملاحظات في هذا الشأن اود طرحها من دون ان استغرق في الاسباب التي دعت الى هذا التغيير، اولاً لان الهيئة تحدثت عنها وثانيا لانه ليس من الصعب ايجاد الاسباب والمبررات التي تحكم هكذا تغيير في هيئة حديثة الولادة تأسست في ظروف معروفة للجميع ولم تكن استثناء عن اية مؤسسة من مؤسسات العراق الجديد.

ولهذا فإني ارغب بالتركيز على اهداف التغيير وعلى الرغم من عدم امتلاكي معرفة كافية بجميع اعضاء الهيئة لكني اعرف العديد منهم وسبق لي ان تعاملت مع بعضهم عن كثب واشهد لهم بالحرص والكفاءة، بالطبع لا اريد لملاحظاتي ان تتحول الى ملاحظات شخصية قد تفرغ رسالتي من الاهداف التي ازعم انني اريدها بناءة وهادفة من محتواها العام.

لكن اجد ان لا مفر من الحديث عن اعضاء الهيئة على اعتبار انهم ادوات التغيير، وان نجاحه"اي التغيير " يرتبط بقدرة وكفاءة ادواته.

وفي هذا الجانب علينا ان نؤشر امرين مهمين اولهما ان تشكيل الهيئة كما يبدو قد خرج من كماشة المحاصصة الحزبية والطائفية، وهذا امر جيد بحد ذاته ويحسب لصالحها لولا ان عملية الاختيار تبدو شبه معتمة الامر الذي يدفع المراقبين الى وضع حشد من علامات الاستفهام حول آلية الاختيار.

ولذا فان الهيئة مطالبة بالكشف عن آلية تشكيلها ان كانت تؤمن باعلام حر اول عناصره الشفافية التي تبدو غائبة هنا تماماً بهيكل معتم.

الامر الآخر والأهم برأيي الذي اود التحدث عنه هو المستوى المهني والوطني لاعضاء الهيئة.. فعلى الجانب الوطني ليس لدي ادنى شك في جميع الاعضاء الذين اعرفهم على الاقل يتمتعون بحس وطني عال وحرص على بناء العراق على اسس ديمقراطية لذا لا غبار على هذا الجانب الجوهري في بلد يسعى لبناء اسس دولة ديمقراطية ومنها الاعلام الحر وبلادهم تواجه هجمة اعلامية لا تقل شراسة وبشاعة عن الهجمة الارهابية.

غير ان الهيئة التي يفترض ان تكون"مستقلة " ستظل الى حين انجاز مهمتها مرتبطة بشكل او بآخر بالحكومة شاءت ذلك ام أبت، الشيء الوحيد الذي سيساعدها على التخلص من هذا العبء هو ان الحكومة في العراق منتخبة وهذا يعطيها هامشاً واسعاً في مرونة التعامل والحركة ثم انها تعهدت للهيئة اي الحكومة على لسان رئيسها بأنها ستساند خطواتها وستكون عامل نجاح لا عامل فشل، وهذا امر يطمئن ويشجع الهيئة ومن ينتظر صنيعها وهي التي جاءت على انقاض سابقاتها الموصوفة بالعجز.

وهنا أؤكد ان واحداً من اهم اسباب فشل الهيئة السابقة بل ربما يكونه السبب الرئيس هو غياب المهنية الى درجة حولت المؤسسات التي تشرف عليها الهيئة الى مأوى للفاشلين وهنا يطرح السؤال نفسه بقوة هل ان عناصر الهيئة الحالية مهنيون اكثر من اولئك؟

بدءاً يجب علينا ان لا نرجم في الغيب ولا نضع الاحكام المسبقة، فكما قلت ان الآمال العريضة تحدونا بنجاح الهيئة الجديدة ذلك ان نجاحها نجاحٌ للأعلام العراقي وللعراق وربما يقال ان الكتاب يعرف احيانا من عنوانه.. والواقع ان العنوان هذه المرة بالنسبة لي في الاقل يبدو غامضاً بحيث يجعل اي مراقب منصف مطلع يتردد الف مرة قبل ان يصدر حكماً بحق الهيئة الجديدة ومدى قدرتها على النجاح وان كان من كلمة حق تقال فإننا كنا نأمل ان تضم هذه الهيئة اسماء عرفت بمهنيتها العالية، وبعضهم من اساتذة كاتب السطور وبعض اساتذة اعضاء اللجنة.

واذا كان بعض اعضاء الهيئة يفتقد الى الخبرة التامة التي تؤهله لهذه المهمة، فانا ارى ان بالامكان تعويض ذلك بالاجتهاد والحرص والعمل الدؤوب وبالاستعانة بالمجتهدين واصحاب الخبرات بدلاً من الاتكاء او الاتكال على الجهلاء كما هو السياق المعمول به.

وعلى اية حال فان الهيئة الجديدة تحمل بيد فرصة النجاح وقطف الثمار وتحمل بالاخرى فرصة الفشل ثم الضياع فالاندثار..

لا يسعنا الا القول اننا سنكون سعداء ونحن ندعم نجاحاتهم وحزينين من دون ان نتردد ابداً عن الاشارة الى مكامن اي خلل او عجز او فشل لا سمح الله في مهمتهم نحن المتلهفين لنجاحهم فكل نجاح في العراق حتماً سيصب في مصلحة الجميع.

يرى البعض انها مجرد نفايات

أسواق سفوان للسلع المستعملة .. ظاهرة تزداد انتشارا في الجنوب

بغداد/ فهد بدر

شهدت معظم المدن الجنوبية انتشار ما اصطلح على تسميته بـ " أسواق سفوان " نسبة إلى مدينة سفوان الحدودية مع الكويت جنوبا والتي أصبحت ، احد اكبر المنافذ الحدودية التي تزدهر فيها تجارة السلع والبضائع المستعملة القادمة من دولة الكويت خصوصا.

هذه الأسواق التي انتشرت في مدن العراق الجنوبية تعرض الملابس المستعملة أو ما يسمى "البالات" والأجهزة الكهربائية والأثاث المستعمل التي يجلبها التجار من مدينة سفوان ، حيث تلقى رواجا كبيرا من قبل شريحة كبيرة من العراقيين ،لاسيما أصحاب الدخول المتدنية.

وفي مدينة السماوة كغيرها من المدن العراقية في الجنوب يلقى سوق سفوان الذي يمتد في مركزها على مساحة واسعة إقبالا واسعا من أهالي السماوة.

وقال علي جاسم ، أحد باعة (البالات)في سوق سفوان تلقى الملابس المستعملة إقبالا شديدا وتهافتا واسعا عليها من قبل المواطنين وخاصة العائلات الفقيرة التي تحضر باستمرار لشراء هذا النوع من الملابس صيفا وشتاءا بسبب زهد الأسعار مقارنة مع أسعار الملابس الجديدة."

وأوضح أن " أسعار هذه السلع بخسة جدا تتراوح مابين ٥٠٠ و٥٠٠٠ دينار للقطعة الواحدة ، فيما يتجاوز سعر قطعة ملابس جديدة لطفل ثلاثة أضعاف هذا المبلغ في السوق المحلية."

وأضاف أن " الملابس المستعملة مرغوبة ليس من قبل العوائل الفقيرة فقط ،بل حتى أن شخصيات نعرفها على أنها ميسورة الحال تزور السوق وتشتري باستمرار."

وعن طبيعة ونوعية المشترين أوضح جاسم "إننا نبيع للنساء أكثر من الرجال لأنهن يقضين وقتا أكبر من الرجال في الأسواق ويمررن عند دخولهن وخروجهن من السوق الرئيسية على سوق سفوان لتشتري الواحدة منهن قطعة أو اثنتين أو أكثر لها أو لأولادها."

وقال أبو محمد، بائع سلع وأجهزة منزلية متنوعة " أغلب الأجهزة والأثاث التي نبيعها صالحة للاستعمال وبكفاءة قد تكون أفضل من مثيلاتها الجديدة ،لأنها من مناشيء وماركات تجارية مشهورة وذات جودة أفضل وتمتاز بالمتانة."

وأضاف "صحيح أن كثيرا من تلك الأجهزة المستعملة التي دخلت العراق لا تعمل لذا نقوم بإصلاح ما نستطيع إصلاحه منها قبل بيعه أما ما يتبقى منها نبيعه على أنه"كوم حديد"بلا أي ضمانة أو فحص من قبل المشتري."

ويشير أبو محمد إلى إن سوق سفوان غير محكوم بما هو محكوم به سوق البضائع الجديدة " فالمشتري يساوم البائع ويصل معه في بعض الأحيان إلى شراء السلعة بربع ما يطلبه البائع من ثمن..كما أن لا سعر محدد للسلعة في ذلك السوق لأن التسعير لسلعة ما هو أمر خاضع لتقدير البائع وقبول المشتري به بعد فاصل من المساومة بين الطرفين."

وعن حجم السوق ومبيعاته قال أحد الباعة ، طلب عدم ذكر اسمه ، إن " مساحة السوق اتسعت بشكل كبير خلال الاعوام الثلاثة الماضية والعاملين فيه كثر عددهم وربما يصل إلى أكثر من خمسمائة شخص ".

وأضاف " نحن نبيع أكثر مما تبيعه المحلات التي تبيع البضائع الجديدة والتي لا تبيع الا القليل بسبب ارتفاع أسعار بضائعها مقارنة ببضائعنا ."

أما عن مصدر البضائع قال"نحن نشتريها من تجار معينين في مدينة سفوان ، المركز الأكبر للبضائع المستعملة القادمة من الكويت ، بالإضافة إلى البضائع التي تأتي عبر ميناء أم قصر من بالات الملابس القادمة من دول كثيرة غالبيتها أوربية."

من جانبهم ، اختلف المواطنون حول بضائع السوق المستعملة ، منهم من أيد دخول بضائع الـ"سكند هاند" (المستعملة) إلى العراق ومنهم من استنكر دخول تلك البضائع واصفين إياها ب"النفايات ".

وقال علي قاسم ، أحد المتسوقين "إقبالنا على هذا النوع من البضائع سببه أن بيوتنا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة قد خلت تدريجيا من مقتنياتها حتى الضرورية منها بسبب دخولنا المتدنية خلال تلك السنوات ،حيث كنا نبيع أجهزتنا وقطع الأثاث الواحدة تلو الأخرى لسد حاجة عوائلنا وأطفالنا الغذائية."

وأضاف " وبسبب عدم ازدياد الدخل بشكل كبير بحيث يعيننا على شراء سلع جديدة وتأثيث بيوتنا ، اتجهنا إلى سوق السلع المستعملة لأن أسعارها أنسب ونستطيع شراءها ، لاسيما أن بعضها حالته جيد جدا."

و قال سالم صادق، متسوق آخر " أنا أتجه للتبضع من هذا السوق لأنني لم أعد أستطيع التبضع من محال البضائع الجديدة بسبب تدني ما أجنيه من عملي."

وأضاف"أنا أحصل من عملي على ما يقارب ال٣٠٠ ألف دينار يذهب منها ٢٠٠ ألف دينار لإيجار السكن وللوازم المنزل الأخرى ، والباقي يذهب للنقل ولبعض المستلزمات الأخرى .. ولا يتبقى لدي ما أستطيع به شراء قطعة ملابس واحدة جديدة لأحد أطفالي الثلاثة.."

وأشار إلى أنه " لهذا السبب أضطر إلى اللجوء إلى بالات الملابس المستعملة.حيث أشتري لهم كل شهر أربعة إلى خمس قطع لتسد حاجتهم ."

أما المواطن أبو جواد (٤٥ سنة) فقد تسائل " لا أعلم لم يسمح بدخول هذا النوع من البضائع التي لا جدوى منها سوى تخلص الكويت وغيرها منها مع الفائدة المالية التي تعود على مصدريها إلى العراق بالطبع."

وقال " أرى أن هذه السلع المستعملة ليست إلا نفايات ما كانت أية دولة أخرى غير العراق ستقبل بدخولها إلى أراضيها."

وهاجم مواطن آخر ،أحمد اللامي(٣٩ سنة) التجار الذين يتعاملون بهذا اللون من البضائع وقال " الكويت غير ملامة على سماحها بإرسال هذه المواد إلينا،بل إن من يقع عليه اللوم هم القائمون على المنافذ الحدودية العراقية كونهم يمررون كل شيء."

وأضاف " الملام الأكبر طبعا العراقيون الذين يجلبون تلك البضائع من الكويت أو سواها فقط للربح الكبير الذي توفره لهم دون احترام لأنفسهم أولا ولشعبهم."